الأمم المتحدة

A/75/81/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 May 2021
Arabic
Original: Spanish

الدورة الخامسة والسبعون

البند 42 من جدول الأعمال

ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 2

كوبا 2

150621 100621 21-06979 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[5 أيار/مايو 2021]

تتضمن هذه الإضافة معلومات مستكملة لرد كوبا بشأن قرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتتضمن وصفا للصعوبات الرئيسية الناجمة عن هذه السياسة في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020. فخلال هذه الفترة، شدّدت حكومة الولايات المتحدة الحصار بطريقة انتهازية غير مسبوقة، وذلك في سياق الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، أضافت حكومة الولايات المتحدة أكثر من 240 تدبيرا قسريا ضد الشعب الكوبي وحكومته، وهي تدابير لا تزال سارية المفعول حتى الآن. وهذه التدابير ليست مجرد إجراءات لتشديد الحصار، وإنما هي أساليب جديدة، بعضها لم يسبق له مثيل، أسفرت عن تصعيد الحرب الاقتصادية ضد كوبا إلى مستويات قصوى، كما يتجلى في أوجه الخصاص المادي التي تشكل جزءا من الحياة اليومية لكل كوبي.

وبالنسبة لكوبا، فإن هذه القيود تزيد من جسامة التحديات العديدة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 وتضاعف آثارها المدمرة على كل من الصعيد الاجتماعي الاقتصادي والصحي والمالي. وقد تسببت هذه التدابير مِرارا في عرقلة وصول المعونة الإنسانية إلى البلد، وهو ما يجعلها، في ظروف التصدي للجائحة، تدابير غير أخلاقية لا مبرر لها، ويسلط الضوء على الطابع الإجرامي للحصار.

وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020، تكبّدت كوبا من جراء الحصار خسائر بلغت 586,9 3 مليون دولار، وذلك علاوة على خسائر الفترة السابقة، لتبلغ الخسائر المتكبّدة في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 ما مجموعه 157,2 9 مليون دولار.

وقياسا إلى الأسعار الحالية، تبلغ الخسائر التي تراكمت على مدى نحو ستة عقود من تطبيق هذه السياسة 853,3 147 مليون دولار. وإذا أُخذ في الحسبان انخفاضُ قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، يكون الحصار قد تسبب في خسائر قابلة للقياس تزيد على 998 377 1 مليون دولار.

ولو أتيحت لكوبا قدرة الدفع التي فقدتها بسبب الحصار، لكان بإمكان البلد أن يشقّ، في غصون أقل من خمس سنوات، شوطا طويلا نحو تحديث جزء كبير من هياكله الأساسية، ولأمكنه، على وجه الخصوص، تحويل مصفوفة مصادر الطاقة المستخدمة في البلد لتعزيز حصة مصادر الطاقة المتجددة. ولو كان هذا المبلغ متاحا، لأمكن تغيير الوضع المالي للبلد إلى الأحسن، وتعزيز ثقة المستثمرين والدائنين الأجانب، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية وأسواق رأس المال بدرجة كبيرة.

وفي ظل الظروف الراهنة، يشكل الحصار عبئا ثقيلا على السكان الكوبيين واقتصاد كوبا، مع ما يترتب على ذلك من آثار فادحة بشكل خاص في سياق جائحة كوفيد-19، حيث اضطرت كوبا إلى تخصيص موارد ضخمة لتأمين المعدات والمواد اللازمة لنظامها الصحي الوطني على وجه الاستعجال.

ويمكن الوقوف على تأثير الحصار في قطاع الصحة، وهو من أشد القطاعات تضررا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في أوجه نقص المنتجات الاستهلاكية الأساسية للسكان، وكذلك في الصعوبات التي تواجهها الصناعات الوطنية في الحصول على الإمدادات اللازمة لجملة أمور منها حفظ الأغذية وإنتاج الأدوية.

وقد أدى رفض بعض مقدمي الخدمات تسليم الإمدادات المتفق عليها، وتأخر تسليم الشحنات، وارتفاع التكاليف بسبب ضرورة اللجوء إلى أسواق بعيدة وجهات وسيطة، من جملة آثار سلبية أخرى، إلى تكبّد خسائر في هذا المجال بلغت قيمتها 000 348 198 دولار في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ 38 مليون دولار مقارنة بالفترة السابقة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الشركتين الألمانيتين سارتوريوس (Sartorius) وميرك (Merck)، وكذلك شركة سيتيفا (Cytiva) وغيرها من الشركات المعتادة لتوريد المواد المختبرية والكواشف واللوازم، حيث قامت هذه الشركات، نتيجة تشديد سياسة الحصار، بوقف إمداداتها الموجهة إلى كوبا في عام 2020. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتمكن البلد من الحصول على ما مجموعه 32 قطعة من المعدات واللوازم المتصلة بإنتاج لقاحات تجريبية ضد كوفيد-19 أو بإجراء المراحل اللازمة لاستكمال التجارب السريرية للقاحات التجريبية، بما في ذلك معدات تنقية اللقاحات التجريبية، والملحقات اللازمة لمعدات الإنتاج، وخزانات الترشيح والكبسولات، ومحلول كلوريد البوتاسيوم، والثيميروسال، والأكياس والكواشف.

واضطرت كوبا إلى الاستعانة بجهات أخرى من مقدمي الخدمات كوسطاء، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين 50 و 65 في المائة مقارنة بالأسعار العادية المقررة، بسبب استحالة إبرام عقود مباشرة مع الشركات المصنِّعة.

وكان لذلك كلّه أثر على عمل عدة مؤسسات في قطاع المستحضرات الصيدلانية البيولوجية في كوبا، بما في ذلك مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية (Centro de Ingeniería Genética y Biotecnología) ومعهد فينلاي للقاحات (Instituto Finlay de Vacunas) وشركة المختبرات أيكا (Empresa Laboratorios AICA) وشركة فارما كوبا للاستيراد والتصدير (FarmaCuba)، التي تشارك بشكل مباشر في جهود البلد الرامية إلى التصدي للجائحة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رفضت وزارة النقل في الولايات المتحدة، بإيعاز من وزارة الخارجية، طلبا قدمته شركتا الخطوط الجوية IBC Airways و SkyWay Enterprises لتشغيل رحلات إلى كوبا لنقل شحنات المساعدة الإنسانية. وأفادت شركة الخطوط الجوية الأولى أن القرار يُعزى إلى كون كوبا مدرجة ضمن "البلدان الخاضعة للجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة"، في حين ألمحت الثانية إلى مشاكل مع شركة Stripe، وهي شركة أمريكية تقدم لها خدمات الدفع.

وفي شباط/فبراير 2021، قامت شركتا JustGiving و Crowdfunder UK بحجب صفحات منظمة التضامن "كوبيون في المملكة المتحدة"، التي أُنشئت لجمع الأموال بهدف شراء الإمدادات الطبية ودعم حملة التلقيح ضد كوفيد-19 في كوبا.

وعلى الرغم من هذه العقبات والقيود الجسيمة، حظي العمل الذي تقوم به كوبا في سياق التصدي للجائحة باعتراف دولي. إذ يوجد لدى البلد خمسة لقاحات تجريبية قيد التطوير، كما أوفد 57 لواء طبيا لدعم مكافحة الجائحة في 40 بلدا وإقليما. ولم تتمكن حملة التشويه غير الأخلاقية التي تروّجها الولايات المتحدة ضد الجهود الكوبية للتعاون الطبي من كبح رغبة شعبنا الغريزية في التضامن والعمل الإنساني.

ويواجه النشاط التجاري والمالي في كوبا عقبات إضافية بسبب تفاقم آثار الحصار المتجاوزة للحدود الإقليمية. وقد أدى تحديث الولايات المتحدة للقوائم الانفرادية إلى الحد من نشاط البلد في مجال تنظيم المشاريع والسياحة، وخفض دخل الدولة الكوبية المتأتي من هذين القطاعين. وأضافت وزارة خارجية الولايات المتحدة شركات جديدة إلى قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المحظورة المرتبطة بكوبا، وهي قائمة وُضعت خصيصا لكوبا، بغرض منع العمليات مع مواطنين خاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة. وكان لهذه القائمة الانفرادية أثر تخويفي وردعي في أوساط الأعمال الدولية.

وتكبدت كل من شركة Fincimex وشركة American International Service، وهما شركتان كوبيتان وسيطتان للتحويلات المالية، خسائر كبيرة عندما أُدرجتا في القائمة في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2020 على التوالي. وكان الهدف من هذا القرار هو وقف تدفق الإيرادات إلى الأسر والحد بشكل كبير من دخول العملات الأجنبية إلى البلد. وبدورها أوقفت شركة ويسترن يونيون (Western Union)، وهي المؤسسة المالية الأكثر استخداما فى التحويلات المالية الى كوبا، عملياتها فى البلد. وهذه التدابير لها آثار طويلة الأمد. وبالإضافة إلى تأثيرها العام على الاقتصاد الكوبي، فإنها تُنزل عقابا فرديا على كل شخص يعتمد على تلك التحويلات لتأمين دخله الشخصي، كما تفرض تكاليف باهضة على أولئك الذين يحوّلون الأموال من الولايات المتحدة إلى أقاربهم في كوبا.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، رُفعت سبع دعاوى قضائية بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. ومنذ تفعيله في أيار/مايو 2019، استُهل ما عدده 34 من الإجراءات القانونية. وهذا القانون، نظرا لطابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، ينتهك سيادة بلدان ثالثة، ويعوق مصالح رعاياها، ويقوض علاقاتها التجارية مع كوبا.

وظلت التهديدات والتدابير القسرية المتخذة ضد السفن والشركات المرتبطة بنقل الوقود قائمة بكامل مفعولها. وقد تسبب ذلك في فرض عقبات كبيرة على مظاهر الحياة اليومية في البلد وألحق أضرارا مباشرة بالأسر الكوبية.

وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020، بلغت الخسائر النقدية والمالية 404,2 ملايين دولار. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 42 في المائة مقارنة بالفترة السابقة، ويبيّن الطابع العدواني للاضطهاد المالي الذي تعرضت له كوبا في العام الماضي.

وأدى إدراج كوبا في كانون الثاني/يناير 2021 في القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب، المرفوضة على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة وخارجها، إلى تفاقم عواقب الحصار بزيادة الصعوبات التي يواجهها البلد للانخراط في التجارة الدولية، وتنفيذ العمليات المالية، والحصول على الإمدادات الأساسية.

وقد علقت عشرات المصارف عملياتها مع كوبا، بما في ذلك التحويلات المشروعة لشراء الأغذية والأدوية والسلع الاستهلاكية اللازمة للسكان. وفي خضم الصعوبات الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، قامت مجموعة من المصارف بقطع علاقاتها مع عشرات البعثات الدبلوماسية الكوبية التي كانت تقدم لها الخدمات في مختلف أنحاء العالم، وذلك خوفا من انتقام حكومة الولايات المتحدة. وقد أثر ذلك على عمل البعثات وموظفيها وسبل عيشهم. ويؤثر تشديد الحصار بما يتجاوز الحدود الإقليمية في المجال المالي أيضا على الأفراد. وثمة تقارير متزايدة تفيد تعرض الكوبيين في جميع أنحاء العالم – على الرغم من عدم إقامتهم في كوبا – لرفض المصارف مساعدتهم أو إجراء تحويلات مصرفية تتعلق بكوبا.

وتكررت خلال هذه الفترة الممارسة المتمثلة في التدابير القسرية التي يتخذها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ضد كيانات تابعة للولايات المتحدة وكيانات تابعة لبلدان ثالثة بدعوى ارتكابها انتهاكات للحصار. وفي الفترة ما بين عامي 2017 و 2020، بلغت القيمة الإجمالية لتلك الجزاءات أكثر من 629 876 761 3 دولارا.

وطُبقت أيضا تدابير للحد من سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، في تجاهل تام للدعم الذي تقدمه قطاعات واسعة في الولايات المتحدة للمبادلات بين شعبي البلدين. وفي أيلول/سبتمبر 2020، ألغيت تراخيص الأفراد الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة لحضور أو تنظيم اجتماعات أو مؤتمرات مهنية في كوبا، وكذلك تراخيص المعاملات المتصلة بالفعاليات العامة والمعارض والمسابقات الرياضية وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت قائمة بأماكن الإقامة المحظورة في كوبا، تشمل 422 فندقا ومنزلا للإيجار.

وقد تضرر كل من القطاعين العام والخاص في كوبا من جراء القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية. ومن شأن إزالة هذه العقبات أن يمكن عددا كبيرا من شركات النقل، وأصحاب المنازل المعروضة للإيجار، والحرفيين، من جملة فئات أخرى، من الحصول على إيرادات أكبر وتعزيز قدرتهم على تطوير نشاطهم الاقتصادي.

وتضررت مصالح شركات الولايات المتحدة أيضا من جراء تشديد الحصار. وفي حزيران/يونيه 2020، تبين أن وزارة الخزانة في الولايات المتحدة رفضت طلب شركة ماريوت الدولية تجديد الترخيص الذي يسمح لها بتشغيل فندق في كوبا، وحظرت عليها مواصلة أعمالها مستقبلا في البلد.

وتحول هذه السياسة دون تمكّن الشركات الكوبية والأمريكية من المضي قدما في التوصل إلى اتفاقات تعود عليها بالنفع المتبادل في عدة قطاعات، بما في ذلك قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد وقف أثر الحصار في هذا الميدان حجر عثرة في طريق تنفيذ الاتفاقات التي سبق إبرامها، مثل مشروع تأجير الكابلات البحرية المغمورة المبرم بين شركة الاتصالات الكوبية (ETECSA) وشركة C & W Networks. وتقدمت الأخيرة بطلب للحصول على الترخيص المطلوب من لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 2018 لتعود وتسحب هذا الطلب في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بسبب عدم تلقي أي رد بشأنه.

والوضع نفسه تواجهه المفاوضات بين شركة فيديكس (FedEx) والمجموعة التجارية للخدمات البريدية في كوبا (Correos de Cuba). فقد اتفقت الشركتان على بدء عملياتهما في أيار/مايو 2019، لكن فيديكس قررت تأجيل ذلك حتى كانون الثاني/يناير 2020، بسبب انتكاس العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة. وما فتئت منذ ذلك الحين تؤجل بدء العمليات لنفس السبب.

وقد تم إلغاء عدة حسابات لوسائط إعلام كوبية على منصات رقمية شتى. وفي آب/أغسطس 2020، وبينما كانت كوبا على وشك الإعلان عن أول لقاح تجريبي لها ضد كوفيد-19، قامت شركة غوغل (Google) بفرض رقابة على صفحات الوكالات الإخبارية Granma و Mesa Redonda و Cubavisión Internacional على منصة يوتيوب، مشيرة إلى انتهاكات مزعومة لقوانين الولايات المتحدة للتصدير.

والقطاع الزراعي من الميادين الأخرى التي تضررت بوجه خاص من الحصار المفروض. وقد أثرت الخسائر المسجلة في الإيرادات بسبب العقبات التي تعترض تصدير السلع والخدمات، والتكاليف الإضافية الناجمة عن تغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية، وغير ذلك من الحواجز التي تحول دون

شراء التكنولوجيات والوقود تأثيرا خطيرا على إنتاج الأغذية والإمدادات الغذائية في كوبا، مما تسبب في خسائر بلغت قيمتها 466 330 مليون دولار في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020.

وبدوره تضرر القطاع الزراعي في الولايات المتحدة. ووفقا للرسالة التي وجهها الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا إلى رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، في كانون الثاني/يناير 2021، تتيح كوبا فرصا لقطاع الزراعة وتربية الماشية في الولايات المتحدة لأنها تستورد ما قيمته 2 بليون دولار من الأغذية كل عام، ويرد أقل من 10 في المائة من هذه الأغذية من الولايات المتحدة. وإذا أزيلت الحواجز التجارية بين البلدين، يمكن أن تزيد صادرات الولايات المتحدة من عدة محاصيل زيادة كبيرة.

وفي الأشهر الأخيرة، صدرت بيانات عديدة داخل الولايات المتحدة وخارجها تدعو الرئيس بايدن إلى استخدام سلطاته التنفيذية لتعديل تنفيذ الحصار، وتأثيره الإنساني والاقتصادي. وفي شباط/فبراير 2021، وقّعت 56 منظمة دينية وبيئية وأكاديمية في الولايات المتحدة، بما في ذلك مجموعات من المحامين والمهتمين بحقوق الإنسان، رسالة تحث الرئيس على التراجع عن سياسات الرئيس السابق دونالد ترامب. وقد وجّه العديد من المشرّعين في الولايات المتحدة رسائل إلى الإدارة الحالية لنفس الغرض.

وما فتئت كوبا، في سياق جهودها الرامية إلى رفع الحصار، تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي. ونحن على ثقة من أن هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة ستكون فرصة جديدة لإعادة تأكيد الإدانة الدولية لهذه السياسة غير المنطقية والقاسية، التي تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.